التوزيع: محـــدود
E/ECWA/TCT/85/3
١٦ أيار/مايو ١٩٨٥

ARABIC
الاصل: بالانكليزيـــة

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

UN ECONOMIC COMMISSION FOR WESTERN ASIA
- 3 JUL 1985

التقرير النهائي لمشروع الامم المتحـــدة

RAB/82/030

المساعدة التحضيرية لوضع نظام اقليمي للمعلومات البحرية في منطقة الاكـــوا

بغداد، تموز/يوليو ١٩٨٤

85-0641

مقدمـــــة

أولت الامم المتحدة في السنوات الاخيرة اهتماما متزايدا لتعزيز التجـــارة العالمية واقامة نظام نقل بحرى عالمي متطور لخدمة النمو الاجتماعي والاقتصادى لجميع الدول. ومن هنا تبدو أهمية المعلومات البحرية لأى جهود تتعلق بانشاء وتشغيل خطـوط ملاحية حديثة متطورة لدعم المصالح الاقتصادية الوطنيـــة.

ولكي تقوم في منطقة الاكوا قواعد معلومات متسقة ومترابطة في مجالي النقـــل البحرى والموانىء، قام برنامج الامم المتحدة الانمائي باقرار وتمويل مشروع المساعـدة التحضيرية في منطقة الاكوا الذى يرمي الى دراسة جدوى انشاء نظام اقليمي للمعلومـــات البحرية. وقد تولت الاكوا بالاشتراك مع الاونكتاد تنفيذ هذا المشروع؛ كما قام فريـــق مشترك من الخبراء بزيارات لمعظم بلدان الاكوا الاعضـــاء.

ويهدف مشروع المساعدة التحضيرية الى مسح الوضع الحالي في مجال المعلومـــات المتعلقة بالنقل البحرى، ودراسة جدوى انشاء نظام اقليمي للمعلومات في منطقـــة الاكوا، بهدف اعداد وثيقة المشروع. ومن المتوقع ان تسفر مرحلة المساعدة التحضيريـة عن تحديد نطاق المعلومات والملامح الرئيسية للمشروع ومراحل تطوره والآثار الماليـــة المترتبة على تنفيذه وكذلك وضع قائمة مبدئية بالبلدان المقرر مشاركتها في هـــذا المشـــروع.

وقد وافق برنامج الامم المتحدة الانمائي في ٢٦ آب/اغسطس ١٩٨٣ على مشـــروع المساعدة التحضيرية. وتسلمت الاكوا في ١٣ ايلول/سبتمبر من نفس العام نسخة معتمـــدة من المشروع؛ وتلقى الاونكتاد في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ نسخة موقعة ايضـــا. وتوخت خطة العمل في المشروع أن يبدأ أول نشاط لهذا المشروع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ (انظر المرفق ١)، وقد بدأت الأعمال التحضيرية لوضع الاستبيان الخاص بالمشـــروع في تشرين الثاني/نوفمبر. وعقد في جنيف في النصف الثاني من كانون الاول/ديسمبـــر ١٩٨٣ الاجتماع الخاص لوضع خطة لايفاد البعثات الميدانية ولتمويل الاستبيان المذكـــور.

وتم في جنيف طبع الاستبيان الذى ارسل الى بغداد للتوزيع. كما تم توزيع نسخ الاستبيان من بغداد على جميع البلدان الاعضاء في منطقة الاكوا عن طريق مكاتب برنامج الامم المتحدة الانمائي في المنطقة. وطلب الى مكاتب برنامج الامم المتحدة الانمائي في المنطقة ارسال الاستبيان بالسبل الملائمة الى جميع هيئات الموانىء والمنظمات الاخرى المعنية.

وقد تضمن جزء من الاستبيان وصفا لتجربة الاونكتاد في تطوير نظام للمعلومات البحرية في منطقة الكاريبي. ويساهم هذا الوصف كدليل مفيد في تنفيذ نظام للمعلومات البحرية في منطقة الاكوا. ولا ريب ان تخصيص العدد الكافي من الموظفين ووضع برنامج تدريبي مدروس، هي من العناصر الاساسية لبداية ناجحة لتنفيذ المشروع في المنطقة.

وخلال شهرى آذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٨٤ تم ايفاد بعثات ميدانية تضم ثلاثة موظفين من الاكوا واثنين من الاونكتاد. وقامت البعثات بزيارة البلدان التالية: مصر، العراق، الاردن، الكويت، عمان، اليمن الديمقراطية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، الامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية. ويورد الفصل التالي نتائج هذه الزيارات وقد قامت الاكوا بالاشتراك مع الاونكتاد في ايار/مايو باعداد مسودة مشروع الوثيقة التي وضعت في شكلها النهائي في جنيف في حزيران/يونيو. وقام بعد ذلك احد موظفي الاكوا بالاشتراك مع موظف من الاونكتاد بمناقشة هذه الوثيقة مع المسؤولين في المكتب الاحصائي للامم المتحدة والمسؤولين في برنامج الامم المتحدة الانمائي في نيويورك.

نتائج الزيارات القطرية

كانت الاهداف المحددة للزيارات الميدانية هي:

- تحديد الجهة أو الجهات الرئيسية والمسؤولين فيها الذين يمكن ترشيحهم للعمل في تنفيذ المشروع على نطاق واسع في كل بلد؛

- متابعة الاستبيان الذى تم توزيعه في وقت سابق والتأكد من استيفاء البيانات الواردة فيه من قبل كبار المسؤولين؛

- الاجابة عن أية استفسارات حول هذا الموضوع قد يثيرها هؤلاء المسؤولون وصانعو القرار المعنيون؛

- الوقوف على رد فعل المسؤولين والحكومات المعنية ازاء جدوى وفائدة المشروع.

وفي مصر أبدى نائب رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء السيد اسماعيل رأفت وموظفو الجهاز اهتماما بالمشروع، واعربوا عن استعدادهم لأن يكون الجهاز مركز التنسيق في مصر لتنفيذ المشروع على نطاق واسع. ويقوم الجهاز حاليا باصدار نشرة ربع سنوية بعنوان احصاء الملاحة والنقل البحرى تصدر منذ عام ١٩٨٠. وعلى الرغم من ان الاجراءات المتبعة في جمع البيانات قد ارسيت على درجة عالية من الكفاءة فانها في حاجة الى تحديث ومواءمة لكي تتفق مع الرموز والنظم التي وضعها المكتب الاحصائي للامم المتحدة. وقد قام مؤخرا السيد شو من المكتب الاحصائي للامم المتحدة والذى شارك أيضا في نظام معلومات النقل البحرى في الكاريبي، بزيارة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لمناقشة القضايا العامة المتعلقة بتطوير الاحصاءات في هذا الجهاز. وطبقا للقانون المصرى فان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء هو الهيئة الحكومية الوحيدة المخولة بالتعامل في جمع ونشر وتوزيع الاحصاءات. ويغطي نطاق احصاءات الجهاز في مجال النقل البحرى جميع الموانىء المصرية. كما ان للجهاز موظفيه الملحقين بهيئات الموانىء الذين يقومون بجمع البيانات من واقع المستندات الاصلية.

وقام مكتب الامم المتحدة الانمائي بارسال الاستبيان الخاص بهذا الشأن الى وزارة النقل البحرى. وفي هذا الصدد، عقد اجتماع في الاسكندرية في وزارة النقل البحرى بحضور وكيل أول الوزارة السيد صلاح الدين رضا ووكيل الوزارة لشؤون النقل البحرى السيد احمد السلامي. وأوضح السيد رضا بجلاء ان الهيئة المناط بها، بحكم القانون، في المعلومات المتعلقة بهذا القطاع هي الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. وقد تم تسليم نسخة من الاستبيان الى الجهاز لاستيفائها واعادتها الى الاكوا مع توضيح الموقف الرسمي للمسؤولين حول هذا المشروع.

وفي العراق لم يتيسر ترتيب اجتماع مع الوزارة المعنية او مع المسؤولين في هيئة الموانىء. غير أنه جرت مناقشات مع الامانة العامة للاتحاد العربي للناقلين البحريين في بغداد. أيدت الامانة فكرة قيان نظام للمعلومات البحرية في العالم العربي حيث لا يوجد مثل هذا النظام في الوقت الحاضر. وأبدى الاتحاد استعداده لترويج الفكرة خلال انعقاد جمعيته العامة. كما أيد المشروع اتحاد الموانىء البحرية العربية، ومقره البصرة، وأعرب عن استعداده للمساهمة في التنفيذ.

وفي الاردن كان تنظيم الاجتماع من قبل مكتب برنامج الامم المتحدة الانمائي طيبا للغاية. فلقد تم فور الوصول الى الاردن عقد اجتماع مع السيد منصور شامونت، مدير التخطيط في وزارة المواصلات والنقل. وكان السيد منصور على علم تام بالمشروع ولكنه طلب بحث تفاصيل الاستبيان مع هيئة ميناء العقبة.

وأنجزت هذه المهمة في اليوم التالي بالتعاون مع السيد تايان رئيس الاحصاءات والتخطيط الاقتصادى والسيد قطامين المدير العام لهيئة الموانىء. وكان الاول قد استوفى الاستبيان واعاده عن طريق وزارة النقل لتقديمه الى برنامج الامم المتحدة الانمائي في عمان. بيد أنه استثمارا للوقت، قامت البعثة بمراجعة الاسئلة مرة اخرى. وأكدت عملية الاستعراض هذه ان هيئة ميناء العقبة قد بدأت بالفعل اعداد معلومات عن تجارة الشحن البحرية المحدودة، وانها عاكفة على اعداد بعض مؤشرات

الاداء العملية من واقع المعلومات الموجودة في كشوف بضائع (مانيفستات) الشحن التي يتولى فريق يضم اربعة من الموظفين تحليلها. وبالاضافة الى ذلك، تقوم هيئة تشغيل الميناء باعداد تقارير نهائية عن حركة الشحن والتفريغ تتناول ارقام الانتاجية وقوائم السلع ومواعيد إرساء السفن وسجلات التسليم. ويتم بعد ذلك ارسال ملخصات لهذه المعلومات الى المكتب الاحصائي حيث يجرى تجميع الاحصاءات الاضافية يدويا. وتشمل هذه التقارير حركة الملاحة ونقل البضائع حسب بلد المنشأ، والعالم، والحاويات والسلع الرئيسية، والصادرات والواردات، وشحنات العبور وحركة السفن حسب نوعية السفينة.

وباختصار، يقوم الميناء بجمع واعداد المعلومات عن الشحنات البحرية لجميع انواع السفن التي يتعامل معها هيئة الميناء. ومن ثم فان ادخال نظام للمعلومات البحرية لن يمثل نشاطا اضافيا، بل سيؤدى الى تحسين نطاق وتفاصيل التحليل. غير ان هناك ثغرات محتملة، حيث ان نحو ١٠-١٥ في المائة من الواردات العامة يتم تسلمها برا عن طريق موانىء البحر المتوسط، ولذلك فانه يبدو من الضرورى الحصول على هذه البيانات من المصادر الاخرى - وربما من الجمارك. وبالمثل فانه يتعين الاخذ بالاعتبار المعلومات المتعلقة بصادرات الاسمدة والفوسفات التي تقوم بتصديرها مرافق اخرى من خارج منطقة الميناء وذلك عن طريق الحصول على نسخة من كشوف بضائع (مانيفستات) تحميل السفن.

وفيما يتعلق باستعداد هذا الميناء للمشاركة في المشروع، أبدى السيد قطامين (المدير العام) موافقته على الفكرة، ووعد بأن يكتب الى الاكوا معلقا على جدوى هذا المشروع. بيد أنه أكد على ضرورة ادماج الاحصاءات العملية عن حركة البضائع المغلفة او المعبأة (مؤشرات اداء الميناء) داخل النظام العام. وفي عام ١٩٨٤ أبلغ برنامج الامم المتحدة الانمائي في الاردن الاكوا بأن الحكومة الاردنية وافقت رسميا على المشروع.

وفي الكويت قام برنامج الامم المتحدة الانمائي بترتيب زيارة الى الهيئة العامة للموانىء التي كانت قد استوفت بالفعل الاستبيان. وجرت زيارة اخرى الى هيئة منطقة الشعيبة. وقد تعذر ترتيب عقد اجتماع مع الشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية بسبب قصور في الاتصالات.

واستقبل البعثة في الهيئة العامة للموانىء الدكتور ابراهيم مكي المدير العام والمهندس نوري السعد رئيس دائرة التخطيط والتنمية. ورحب الدكتور مكي بفكرة مشروع المعلومات البحرية. وأشار الى أنه يحبذ اشراك مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الفكرة - والدكتور مكي هو ممثل الكويت في المجلس - ليكون مركز التنسيق المحتمل لنظام المعلومات البحرية في منطقة بلدان مجلس التعاون الخليجي. واسترعى سيادته الانتباه بصورة خاصة الى الوضع في الكويت وبعض بلدان الخليج الاخرى، حيث يتم في معظم الاحيان توظيف غير المواطنين للعمل في القطاعات التنفيذية. ولا تبيح القوانين الوطنية اشراك غير المواطنين في برامج التدريب في الخارج، ومن ثم فانه يتعين على الغور اعداد القوى العاملة اللازمة للعمل في النظام الجديد. وتضم ادارة الاحصاءات الحالية أربعة موظفين يتعين تدريبهم على العمل. كما تدعو الحاجة الى توحيد الرموز. وهناك حاسب آلي مركزى يتم استخدامه للأغراض المتعلقة بالادارة الحكومية للأفراد وتعتزم الهيئة العامة للموانىء الحصول على حاسب آلي خاص بها في عام ١٩٨٥.

واستقبلت البعثة في مقر هيئة منطقة الشعيبة من قبل السيد النيبارى نائب المدير العام ورئيس شعبة الميناء ومعه السيد اندروز مدير محطة الحاويات. وعلى الرغم من أنه لم يكن قد تسلم الاستبيان الا ان فكرة نظام المعلومات البحرية قد لقيت ترحيبا بوصفها وسيلة لتحسين عملية جمع المعلومات لأغراض التخطيط وكأحد المستلزمات الرئيسية لعمليات التشغيل اليومية. كما ان هناك اتفاقا على الحاجة الى تدريب الافراد وقد يتم ترتيب ذلك محليا بالنسبة للميناءين.

وقد أبلغت البعثة نتائج زيارتها الى الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي السيد عثمان هاشم والى السيد علي الزعترى الموظف في البرنامج كما أنها احيطت علما بصورة تفصيلية بالمشكلات المتعلقة بتدريب غير المواطنين. وطلبت البعثة الى برنامج الامم المتحدة الانمائي إرسال الاستبيان الى هيئة منطقة الشعيبة لاستيفائه. وتم تنفيذ ذلك في وقت لاحق.

وعند وصول البعثة الى عمان تسلمت الاستبيانات مستوفاة فيما يتعلق بميناءى قابوس وريسوت. وقام الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي السيد ج.ب. شيرلنبرغ باحاطة البعثة علما بالمعلومات المطلوبة. وأوضح سيادته ان عمان تختلف عن بقية بلدان الخليج من حيث ان ٨٠ في المائة من الوظائف في الميناء يشغلها مواطنون عمانيون. وقام برنامج الامم المتحدة الانمائي بترتيب اجتماع مع السيد سالم خلفان الفتاح المدير العام للشؤون البحرية والموانىء في وزارة المواصلات ومع السيد محمد خلفان نجم الصباحي مدير الموانىء. وكان تأييد الوزارة لنظام المعلومات البحرية مشروطا بضرورة توضيح ما سيحققه هذا المشروع من مزايا بالنسبة للميناء (ميناء رايسوت) وبما سيعود به من نفع على الملاحة البحرية.

ولقد رتبت الوزارة عقد اجتماع مع الشركة المحدودة لخدمات الميناء وهي الشركة المسؤولة عن ادارة وتشغيل ميناء قابوس. وبعد اجتماع عام برئاسة السيد عوض سالم الشنفرى رئيس الشركة تم خلاله شرح فكرة نظام للمعلومات البحرية، جرت اجتماعات منفصلة مع السيد كومار تريلوكيكار رئيس المرفأ والسيد د.ت. كولبير مدير العمليات والسيد م.م. شبشاندلر المراقب المالي ومع كبير الاحصائيين. ورحب الجميع بفكرة نظام المعلومات البحرية.

وميناء قابوس بصدد الحصول على نظام للحاسب الآلي لمعالجة البيانات اللازمة لمحطة الحاويات. ومن المتوقع ان يتم تسلمه في الربع الاول من عام ١٩٨٥. كما ان ادماج نظام المعلومات البحرية في نظام الحاسب الآلي الجديد أمر عملي. ولكن الامر يتطلب اعادة تدريب فريق الموظفين الاحصائيين.

وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كانت الحكومة مستعدة لاستقبال البعثة. وكان قد تم استيفاء الاستبيان واعادته قبل وصول البعثة. وعقد في اليوم التالي اجتماع حضره ممثلون عن هيئة الموانيء والملاحة اليمنية (التي تتولى أعمال التنسيق) ومصلحة الموانىء اليمنية ووزارة المواصلات. وكانت استجابة هؤلاء الممثلين ايجابية للغاية. وجرى ترتيب جولة في الميناء لمشاهدة نظم معالجة المعلومات وتجميع البيانات المعتمدة في الوثائق . وليست هناك حاجة الى قوى عاملة اضافية للعمل في المشروع، ولكن الامر يتطلب قدرا كبيرا من التدريب، وهذا ما أكد عليه ممثلو الحكومة. وأبديت ثلاثة تعليقات جوهرية هي :

(أ) ضرورة ان يشمل نظام المعلومات المعتزم اقامته كلا من ميناءى عدن والمكلا؛

(ب) يجب ان يتضمن النظام منذ البداية مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية في الميناء؛

(ج) من المفضل ان تتم معالجة جميع المعلومات محليا على حاسب آلي مصغر يتولى المشروع تدبيره.

وفضلا عن ذلك فقد أوضح ممثلو الحكومة انه من الافضل ان يتم التمويل من قبل منظومة الامم المتحدة من حيث المبدأ، ولكنه اذا ما تبين ان العقبة الوحيدة التي تواجه المشروع هي التمويل، فإن الحكومة على استعداد لتقديم المساعدة.

وفي المملكة العربية السعودية قام برنامج الامم المتحدة الانمائي بترتيب عقد الاجتماعات التالية مع :

- الدكتور فايز بدر، المدير العام لهيئة الموانىء السعودية؛
- المهندس احمد التركي، وكيل وزارة المواصلات لشؤون النقل؛
- السيد احمد الحكمي ، مساعد نائب الوزير للتخطيط القطاعي؛
- السيد عبد العزيز الفايز، المختص بشؤون النقل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي هيئة الموانىء، رحب الدكتور بدر بفكرة المشروع وأيد فكرة اختيار مجلس التعاون الخليجي ليكون مركز التنسيق المحتمل للمشروع. وأشار الى احتمال اختيار أحد الموانىء السعودية ليكون مركزا لنظام المعلومات البحرية، وقام سيادته بترتيب زيارة البعثة لميناء جدة. وأبلغ البعثة انه سيتم استيفاء الاستبيان وإرساله الى برنامج الامم المتحدة الانمائي.

وأكد المهندس احمد التركي، وكيل وزارة المواصلات، اهتمامه بانشاء مشروع لنظام المعلومات البحرية واقترح سيادته ايضا زيارة ميناء جدة. كما تم ايضا شرح فكرة المشروع للسيد الحكمي المسؤول عن التخطيط القطاعي في وزارة التخطيط، الذى أعرب بدوره عن اهتمامه بالمشروع.

وفي مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية جرت مناقشة فكرة قيام المجلس بالعمل كمركز تنسيق لنظام المعلومات البحرية. ولما كانت الأمانة العامة للمجلس قد أنشئت حديثا فلا يبدو من الممكن في المرحلة الراهنة الاجابة على السؤال حول احتمال قيام المجلس باستضافة المشروع. ولكن بوسع المجلس أن يناقش هذا الموضوع مع البلدان الاعضاء، ولذلك فقد طلب احاطته علما بالتطورات المتعلقة بهذا الشأن. وقد أثيرت مسألة ما اذا كان يمكن للبلدان غير الاعضاء في المنطقة الانضمام الى نظام المعلومات البحرية الخاص بالدول الاعضاء في مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية ويبدو ان هذا الامر قد يكون ممكنا.

وقد استقبلت البعثة في جدة من قبل مدير العمليات الذى قام بترتيب زيارة للميناء ، أعقبتها زيارة أخرى لمركز الحاسب الآلي في الميناء . وهناك مجال لإدخال تحسينات اخرى من بينها التوسع في نطاق البيانات الاحصائية التي يتم جمعها وترتيب عقد بعض الدورات التدريبية للافراد. كما ان من الممكن تطوير ميناء جدة ليصبح مركزا لنظام المعلومات البحرية في منطقة الخليج.

وفي الجمهورية العربية السورية، وجدت البعثة استجابة طيبة للمشروع. فقد قامت ادارة التخطيط في وزارة النقل بارسال الاستبيان الى الدائرة العامة للموانىء والى شركة ميناء اللاذقية والى شركة التوكيلات الملاحية وشركة ميناء بانياس. وهذه الجهات جميعها تابعة لوزارة النقل. وعقد في ميناء اللاذقية اجتماع مع ممثلي الجهات الثلاثة الاولى. وأعربت هذه الجهات جميعها عن استعدادها للمشاركة في المشروع . ويبدو ان شركة التوكيلات الملاحية هي أفضل مكان لاستيعاب المشروع في مبانيها مع توفير التوصيلات والنهايات الطرفية اللازمة مع الجهات الاخرى. وهذه الشركة هي المسؤولة عن جميع التوكيلات الملاحية في الجمهورية العربية السورية. فالوثائق الأصلية المتعلقة بحركة الملاحة والشحن في جميع الموانىء السورية متمركزة هناك مما يسهل التعامل مع مركز واحد في القطر. وسيتم ارسال ردود هذه الجهات الى وزارة النقل لصياغة الرد العام الذى يمثل موقف الحكومة.

وفي الامارات العربية المتحدة أقام الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي السيد اكرم قورشاه بإحاطة البعثة علما بالموقف في الامارات ، لاسيما فيما يتعلق بالمشكلات التي تواجهها الامارات بشأن تدريب غير المواطنين. وتم ايضا مناقشة أوضاع اكاديمية النقل البحرى العربية في الشارقة. وقام مكتب برنامج الامم المتحدة الانمائي هناك بتسليم الاستبيانات المستوفاة التي تلقاها من ميناء زايد والشارقة وعجمان ورتب برنامج الامم المتحدة الانمائي عقد اجتماع مع :

- السيد سيد يماني، المستشار البحري لوزارة المواصلات في دولة الامارات العربية المتحدة ؛
- السيد الشباسي، مستشار الميناء في ميناء زايد ، ابو ظبي؛
- السيد خالد خليفة الجلال، المدير العام المساعد لشؤون ميناء راشد؛
- الدكتور سمير عوده، رئيس برنامج التعليم في الاكاديمية العربية للنقل البحرى.

ولقد ناقشت البعثة المشروع المقترح مع المستشار البحرى لوزارة المواصلات في الامارات العربية المتحدة. الا أن عمليات تطوير وتشغيل الميناء تتبع كل امارة مباشرة وليس هناك أى إشراف مركزى او تنسيق.

وفي ميناء زايد في ابو ظبي رحب السيد مصطفى ومعه المدير العام المساعد بفكرة نظام المعلومات البحرية وشدد على الحاجة الى تدريب الموظفين.

وفي ميناء راشد رحب السيد خالد خليفة بفكرة المشروع، وبعد جولة تفقدية للميناء اصطحب البعثة الى مركز الحاسب الآلي الذى تم انشاؤه لمعالجة المعلومات المتعلقة بالحاويات لخدمة المحطة البحرية للحاويات. ومن واقع المناقشات التي جرت مع السيد ج. و. ركس ، مدير وحدة معالجة البيانات تبين امكانية تعديل استخدامات الحاسب الآلي في محطة الحاويات لخدمة محطات الحاويات الاخرى في المنطقة ايضا. ومن حيث المدة الزمنية فان الامر يتطلب فترة تصل الى عام تقريبا لتطوير البرنامج بتكلفة تبلغ نحو ٠٠٠ ١٠٠ دولار.

وفي الاكاديمية العربية للنقل البحرى في الشارقة، استقبل البعثة الدكتور سمير عوده رئيس برنامج التعليم وبصحبته السيد ر.أ. الفاسي الخبير في المنظمة الدولية البحرية. وتم شرح الغرض من انشاء نظام للمعلومات البحرية. وأعقب ذلك تبادل وجهات النظر حول امكانية مشاركة الاكاديمية في المشروع.

وقد لا تكون الاكاديمية العربية للنقل البحرى هي الاختيار الاول كمركز لنظام المعلومات البحرية الاقليمي، فهو يحتاج الى هيكل تشغيلي مرتبط بوحدة لمعالجة البيانات. بيد انه يمكن للاكاديمية كمركز للتدريب ، القيام بدور فعال في توفير القوى العاملة اللازمة لنظام المعلومات البحرية في بلدان المنطقة. وهذا من شأنه ان يكفل العنصر الأساسي للاستمرارية، والتكيف مع التطورات الجديدة، الامر الذى لا يستطيع ان يوفره مشروع محدود. وعلمت البعثة ، مع الارتياح، بأن المساعدة الفنية

التي تقدمها الاكاديمية في شكل موظفين يتم إيفادهم الى البلدان المشاركة في نظام المعلومات البحرية، يمكن أن يكون على أساس تحمل نفقات السفر وبدل السفر اليومي . وقد تم تأكيد ذلك فيما بعد في رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٤ بعث بها المدير العام للاكاديمية السيد عبد الوهاب الديواني الى الأمين التنفيذى للاكوا.

وفي الجمهورية العربية اليمنية قام الجهاز المركزى للتخطيط، بإحالة المراسلات المتعلقة بهذا الشأن الى وزارة النقل والمواصلات. ووصل الاستبيان في نهاية الامر الى الامانة العامة للنقل التابعة لوزارة النقل والمواصلات. وقد انشئت هذه الامانة في وقت قريب نسبيا، ووفقا لصلاحياتها فان هذه الامانة ليست في وضع يمكنها من استيفاء الاستبيان. وقد اصبح من الواضح ضرورة الاتصال بكبار المسؤولين في المؤسسة العامة للموانئ الموجودة في الحديدة والتابعة لوزارة الاشغال العامة.

ونظرا لان خط رحلة موظفي الاكوا يسمح بالتوقف في الحديدة عند العودة من عدن الى دمشق، فقد تم التخطيط للقيام بزيارة الى ميناء الحديدة لهذا الغرض بصحبة مسؤل من الامانة العامة للنقل الذى وعد بعمل الترتيبات الضرورية لهذه الزيارة. وفي مطار الحديدة لم يصل هذا المسؤول حسبما كان مقررا. ولم تنجح المحاولات التي بذلها موظف الاكوا لزيارة الميناء بمفرده حيث انه يتعين الحصول على تصريح من مكتب الامن؛ ومثل هذا التصريح لا يصدر الا بناء على مكاتبة رسمية من صنعاء. ومن المؤسف ان هذا الاتصال لم يتم ومن ثم فان رد الحكومة ليس معروفا بعد، على الرغم من الوقت الطويل الذى قضته البعثة في الجمهورية العربية اليمنية. وقد تركت البعثة مذكرة لدى مساعد الممثل المقيم في برنامج الامم المتحدة الانمائي في صنعاء لخصت فيها اهداف البعثة وطالبته بارسال نسخة الاستبيان الى المؤسسة العامة للموانئ عن طريق وزارة الاشغال العامة.

ملخص النتائج

فيما يتعلق بتحقيق مشروع المساعدة التحضيرية هذا، وجدت البعثة في جميع البلدان التي زارتها ادراكا كاملا للحاجة الى وجود نظام للمعلومات البحرية

المتوائمة والمتسقة يتماشى مع متطلبات الملاحة الحديثة ويؤدى الى خفض تكلفة النقل وبالتالي الى تشجيع التجارة الدولية.

فالمعلومات البحرية ضرورية للقطاع العام من اجل تخطيط وتطوير الهياكل الاساسية اللازمة للنقل، والتشغيل اليومي للموانئ الحكومية وتوفير الخدمات العامة. ويحتاج القطاع الخاص الى هذه المعلومات لتخطيط وتطوير المرافق والمعدات اللازمة لشحن وتخزين ونقل السلع التي تنقلها الاساطيل والمعدات الدارجة فضلا عن الحاجة الى هذه المعلومات في العمليات اليومية في المحطات البحرية وتوفير خدمات النقل.

ان المقترحات المتعلقة بانشاء نظام اقليمي للمعلومات البحرية عن طريق مشروع يموله برنامج الامم المتحدة الانمائي، تحظى بتقدير عام من قبل جميع الهيئات الحكومية التي قامت البعثة بزيارتها، بل ان بعض هذه الهيئات اكد على الحاجة الملحة الى انشاء هذا النظام. ولا تتوافر في الوقت الحالي مثل هذه المعلومات في المنطقة لربط البضائع بالسفن المستخدمة وبالهياكل الاساسية اللازمة بتكاليف شحن وتفريغ البضائع والخدمات في الموانئ وغيرها من الخدمات. وبالتالي لا تتوافر الوسائل اللازمة التي تساعد الاطراف المعنية على قياس الكفاءة واتخاذ التدابير اللازمة للاصلاح. ولقد ابدت المنظمات التالية على وجه التحديد اهتمامها بالمشاركة في انشاء نظام المعلومات البحرية والمساهمة في المشروع:

- الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء (مصر)
- مؤسسة الموانئ (الاردن)
- الهيئة العامة للموانئ - هيئة منطقة الشعيبة (الكويت)
- مكتب الشؤون البحرية والموانئ/مؤسسة خدمات الميناء (عمان)
- مصلحة الموانئ اليمنية /هيئة الموانئ والملاحة اليمنية (اليمن الديمقراطية
- هيئة الموانئ (المملكة العربية السعودية)

- شركة التوكيلات الملاحية (الجمهورية العربية السورية)
- ميناء زايد - ميناء راشد (الامارات العربية المتحدة)
- المؤسسة العامة للموانئ/وزارة الاشغال العامة (الجمهورية العربية اليمنية).

وتتوافر في الوقت الحالي وحدات احصائية في معظم المؤسسات على الرغم من انها لا تزال في حاجة الى توسيعها وتطويرها وتحديثها واعادة هيكلتها لادخال نظام المعلومات البحرية في هذه المؤسسات.

ولقد اشارت غالبية المؤسسات الى انه سيتوافر لديها في عام ١٩٨٥ الخدمات الخاصة بالحاسب الآلي على الرغم من ان القليل منها هو الذى يمتلك حاليا مثل هذه المرافق.

ويفتقر الموظفون الحاليون عامة الى الخبرة في مجال المعالجة الحديثة للبيانات، و يحتاجون الى تدريب مكثف على مختلف المستويات. وتعطى الافضلية للتدريب محليا مع وجود امكانيات لتدريب المجموعات حسب كل قطر.

ولقد وجدت البعثة لدى مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية اهتماما خاصا بمشروع نظام المعلومات البحرية. وهذا قد يتيح امكانية قيام تكامل شبه اقليمي لنظام المعلومات البحرية لصالح الدول الاعضاء في المجلس.

كما تلقت البعثة ردا ايجابيا من اكاديمية النقل البحرى العربية في الشارقة. وعرضت الاكاديمية رسميا المساهمة في احتياجات التدريب من خلال المعلمين المتاحين لهذا الغرض، وهذا من شأنه ان يتيح ايضا امكانية الاستمرار في التدريب والنهوض بمستوى العاملين عندما يتم انشاء نظام المعلومات البحرية .

ووضعت صياغة مشروع وثيقة لتطوير نظام اقليمي للمعلومات البحرية في منطقة الاكوا. وسيتم الانتهاء منها في ضوء استجابة الحكومات المعنية للتوصيات الواردة في التقرير.

ولقد ايد المكتب الاحصائي للامم المتحدة المشروع بوصفه نشاطا متمما للجهود التي يبذلها المكتب بغية تحقيق المواءمة بين المعلومات.

نظام المعلومات البحرية كوسيلة لتلبية الاحتياجات

من اجل تلبية الاحتياجات اللازمة لقيام قاعدة معلومات ملائمة والمواءمة بين قواعد المعلومات، فان البعثة تقترح انشاء نظام اقليمي للمعلومات البحرية في منطقة الاكوا يخدم جميع الاطراف المعنية في مجال النقل البحرى. وتشمل هذه الاطراف الهيئات الحكومية المسؤولة عن النهوض بالمصالح العامة في مجال النقل البحرى وكذلك مصالح القطاع الخاص. ويضم القطاع الخاص: القائمين بتشغيل المحطات البحرية، الخطوط الملاحية، العاملين الاخرين في مجال النقل، التوكيلات التي تقدم الخدمات المعاونة وكذلك اصحاب السفن والمرسلة اليهم البضائع؛ وهؤلاء يشكلون جميعا المستفيدين من المعلومات البحرية.

والواقع ان نظام المعلومات البحرية هو بالاساس وسيلة لخدمة مصالح المستفيدين الذين تختلف احتياجاتهم من ميناء الى آخر، وسيعتمد الى حد ما في هذا العدد على نوع وحجم السلع الرئيسية التي يتم تفريغها او شحنها. كما تختلف ايضا تكاليف تشغيل نظام المعلومات البحرية. ولتحقيق التوازن بين الاحتياجات والتكاليف فان افضل الحلول هو ربط تشغيل نظام المعلومات البحرية في كل موقع بالمستفيدين من هذا النظام. وهذا من شأنه ان يضمن اولا استمرارية نظام المعلومات البحرية بعد انشائه. كما انه يضمن تحمل الاطراف المعنية لنصيبها العادل في تمويل تكاليف انتاج

معلومات محددة قد يحتاجها المستفيدون خارج اطار المعلومات الاساسية التي يوفرهـــا نظام المعلومات البحرية المقترح.

ومن خلال استخدام حاسب آلي ملائم ومعدات وبرامج ملائمة يمكن لنظام المعلومـــات البحرية توفير معلومات متسقة يمكن تبادلها بين المحطات المحلية المختلفة المتصلـــة بنظام المعلومات البحرية ومحطة التنسيق الوطنية ومحطة التنسيق الاقليمية. وسيحقـــق المشروع النتائج التالية:

١- قيام نظام للمعلومات البحرية على اساس استخدام الحاسب الآلي بهدف تلبيـــة احتياجات منطقة الاكوا.

٢- توفير مرافق الحاسب الآلي مع وجود الصيانة الملائمة والخدمات الاخـــرى المعاونة.

٣- وجود نظام متفق عليه في مجال التصنيف والترميز يمكن اعتماده في جميـــع اجزاء الشبكة بقدر الامكان.

٤- تدريب الموظفين في المجالات المتعلقة بتشغيل وصيانة النظام.

التوصيات

تتلخص التوصيات المطروحة فيما يلي:

١- بغية تيسير استحداث خدمات حديثة في مجال النقل البحرى، ولتدعيـــم التجارة الوطنية والاقليمية، فان من الضرورى انشاء قواعد للمعلومات المتوائمـــة والمتوافقة في مجال النقل البحرى والموانئ. ومن ثم فانه يوصى بأن تعمل بلـــدان الاكوا على انشاء نظام للمعلومات البحرية خاص بها اسوة بالاتجاه السائد في العالـــم في هذا الشأن.

٢- يوصى بانشاء مجلس ادارة صغيرة على المستوى المحلي للمستفيدين من المعلومات البحرية يتم فيه تمثيل الهيئات الحكومية والقطاع الخاص. ويمكن ايجاد صيغة للتعاون بين هيئة الموانئ والغرف التجارية. ويمكن ان ينبثق عن هذين مجلس ادارة للمستفيدين على الصعيدين الوطني والاقليمي.

٣- ان توفير المعلومات البحرية للمستفيدين بما يتفق مع احتياجاتهم هو في واقع الامر نشاط عملي مستمر. بيد انه من الافضل ان يتم هذا النشاط في اطار منظمة تمارس بالفعل عمليات النقل البحرى. ومن ثم فانه يوصى بأن يطلب الى السلطات البحرية ادخال نظام المعلومات البحرية في تنظيمها حيث انها في موقع يسمح لها بجمع المعلومات البحرية الاساسية اللازمة لعمليات موانيها كما انها بصورة عامة في وضع يسمح لها بتوفير المرافق والقوى العاملة وميزانيات التشغيل.

٤- لضمان نجاح نظام المعلومات البحرية، يتعين الاستمرار في تنفيذ هذا النظام. ولا يمكن تحقيق ذلك الا عندما يحقق النظام التمويل الذاتي بعد انشائه؛ وبعبارة اخرى فانه يمكن تحقيق ذلك عندما يشارك المستفيدون في هذا النظام في تمويل تكاليف التشغيل. ولذلك فانه يوصى بانشاء مجالس ادارة للمستفيدين من المعلومات البحرية تتولى مراقبة وتمويل العمليات المتعلقة بنظام المعلومات البحرية.

٥- عند انشاء نظام المعلومات البحرية فانه يوصى بان يقوم فريق مشروع الامم المتحدة بتسليم النظام الى مختلف مجالس المستفيدين من نظام المعلومات البحرية. ولتعديل تصميم نظام المعلومات البحرية بحيث يتماشى مع المعلومات البحرية المختلفة، فان من الضرورى انشاء مجالس ادارات المستفيدين من النظام منذ بداية المشروع ليتسنى لتلك المجالس ان تعمل كنظراء لفريق مشروع الامم المتحدة. كما ان من الضرورى تعيين فريق العاملين في النظام ومديرهم وتدريبهم جميعا من قبل فريق المشروع ليتولوا مهام العمل في المستقبل في تشغيل النظام. ومن المتوقع ان يقوم

رئيس الفريق في بداية المشروع بمساعدة السلطات الوطنية، حسب الاقتضاء، في انشاء مجالس ادارات المستفيدين من نظام المعلومات البحرية على الاصعدة المحلية والوطنية والاقليمية.

٦- يوصى بان تقوم الامانة التنفيذية للاكوا بوصفها الوكالة المنفذة، بتنفيذ المشروع في منطقة الاكوا والعمل بالتعاون بصورة وثيقة مع الاونكتاد وبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

المرفق ١

خطة العمل

النشـــاط	التاريـــخ مقـــرر	التاريـــخ فعلـــي
١- الاجتماع الخاص بتخطيط ووضع الاستبيان (جنيف)	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣	تشرين الثاني/نوفمبر- كانون الاول/ديسمبر١٩٨٣
٢- ارسال استمارات الاستبيان الى الحكومات والمنظمات (بغداد)	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣	كانون الثاني/يناير١٩٨٤
٣- استعراض التجربة /المشاورة مع المناطق الاخرى فيما يتعلق باستحداث نظم للمعلومات البحرية	كانون الثاني/يناير ١٩٨٤	كانون الثاني/يناير- شباط/فبراير ١٩٨٤
٤- ايفاد بعثات ميدانية تضم اثنين من الموظفين الفنيين من الاونكتاد وثلاثة موظفين فنيين من الاكوا	آذار/مارس ١٩٨٤	آذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٨٤
٥- تقييم نتائج زيارات البعثات الميدانية والاستبيان	نيسان/ابريل ١٩٨٤	نيسان/ابريل - ايار/مايو ١٩٨٤
٦- وضع التقرير ومشروع الوثيقة في صورتهما النهائية وايفاد بعثة الى نيويورك تضم موظفا عن الاونكتاد واخر من الاكوا لاجراء مناقشات مع المكتب الاحصائي للامم المتحدة وبرنامج الامم الانمائي	ايار/مايو حزيران/يونيو ١٩٨٤	ايار/مايو - حزيران/يونيو ١٩٨٤

UNESCWA LIBRARY
20013643